ملف العدد :

الاقتصاد الهندى مابعد كوفيد -١٩ .... إصلاحات مستمرة

د. رانيا أبو الخير
باحثة متخصصة في الشئون الإقتصادية

"إن اقتصاد البلاد سيستغرق عامين للعودة إلى مستويات النمو التي كان يشهدها قبل جائحة فيروس كورونا المستجد.. وقطعت الهند شوطا في طريق التعافي السريع لمستويات ما قبل الجائحة وما يتخطاه" بهذه العبارة لخصت الحكومة الهندية فى تقرير تقدمت به إلى البرلمان فى يناير ٢٠٢١ بشأن توقعاتها حيال أوضاعها الاقتصادية ومعدلات نموها ما بعد جائحة كوفيد ١٩، وهو ما يثير التساؤل بشأن تداعيات الحائجة على الاقتصاد الهندى، وما خطط الحكومة الهندية لاستعادة معدلات النمو التى كانت قد سبق أن حققتها ما قبل عام ٢٠٢٠؟

وفى خضم الاجابة على هذا التساؤل الرئيسى يستعرض التقرير ثلاثة محاور رئيسية على النحو الآتى:

أولا: الاقتصاد الهندى ... مؤشرات واحصاءات:

كشفت العديد من التقارير الدولية الاقتصادية عما حققه الاقتصاد الهندى من نمو، مسجلا المرتبة السابعة من بين دول العالم كأسرع الاقتصادات نموا عام ٢٠١٨، بفضل قفزات الإنتاج والصادرات، فقد تجاوزت نسبة النمو ٥% خلال السنوات الـ١٥ الماضية، وذلك كله وفقا لتقديرات

وفى السياق ذاته، برزت الهند كخامس أقوى اقتصاد في العالم متجاوزة بريطانيا وفرنسا في عام ٢٠١٩، وذلك بحسب تقرير لمركز World Population Review البحثي الذي يتخذ من العاصمة البريطانية لندن مركزا له، حيث أشار إلى ان الهند تحولت إلى اقتصاديات السوق نائية بنفسها عن السياسات الأوتوقراطية التي كانت

تنتهجها سابقا في الاقتصاد، حيث بلغ حجم الاقتصاد الهندي ٢،٩٤ تريليون دولار[١].

وفى السياق ذاته، أكدت إحصاءات صندوق النقد الدولى ما شهده الاقتصاد الهندى من تطور مهم، إذ كشفت عن الناتج المحلي الإجمالي للهند ارتفع من ٤٧٧ مليار دولار في ٢٠٠٠، إلى نحو ٣ تريليونات دولار عام ٢٠١٩، أي أن الاقتصاد الهندي خلال الفترة من ٢٠١٩ إلى ٢٠٠٠ زاد بمقدار ٦،٢ مرة[٢].

ثانيا: الاقتصاد الهندى وجائحة كورونا ... تداعيات عدة:

ألقت جائحة فيروس كورونا المستجد بظلالها على الاقتصاد الهندى الذى كان قد بدأ يشهد تباطؤ مع نهاية عام ٢٠١٩ وبدايات عام ٢٠٢٠، لتأتى الجائحة فى اوائل مارس ٢٠٢٠ بمزيد من الضغوطات على الاقتصاد الهندى، سواء بسبب سياسات الاغلاق التى أوقفت حركة الاقتصاد او بسبب الحاجة إلى توفير المزيد من المتطلبات الصحية والدوائية لمواجهة الفيروس، وهو ما مثل عبئا اضافيا على الموازنة العامة للدولة، إذ أدت الجائحة إلى أثر مضاعف فى الاقتصاد الهندى شأنه شأن بقية الاقتصادات العالمية، ففى الوقت الذى تراجعت المدخلات (الايرادات) بسبب توقف النشاط الاقتصادى نتيجة سياسة الاغلاق الاجبارى، تزايدت الاعباء التى يجب على الحكومة تحملها فى توفير المستلزمات الطبية والادوية للمصابين الذين تتزايد اعدادهم يوميا من ناحية، وضرورة توفير احتياجات السكان الغذائية والخدمية من ناحية أخرى، الامر الذى اعاق كثير من سياسات الحكومة وجهودها التنموية، وقد كشفت العديد من المؤشرات الاقتصادية عن التداعيات السلبية للجائحة على الاقتصاد الهندى، حيث خفض خبراء الاقتصاد ومؤسسات عالمية مثل بنك التنمية الآسيوي من توقعاتهم للنمو، وهو ما يمكن رصده فيما يأتى:

١. خفّض صندوق النقد الدولي معدل الناتج المحلي الإجمالي للهند إلى ١،٩% في العام المالي ٢٠٢٠-٢٠٢١، بعدما كانت هناك توقعات بأن يبلغ ٥،٨% في اوائل هذا العام.

٢. توقعت مؤسسة "جولدمان ساكس" حدوث انكماش بنسبة ١٤،٨% في الناتج

المحلي الإجمالي لهذا العام حتى مارس ٢٠٢١، بينما يتوقع بنك التنمية الآسيوي انكماشا بنسبة ٩%.

٣. زيادة عجز الموازنة العامة للدولة كما اشارت إلى ذلك وزيرة المالية الهندية بأن يبلغ عجز الميزانية ٦،٨ بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في العام المالي ٢٠٢١-٢٠٢٢ الذي يبدأ في أول أبريل ٢٠٢١، مشيرة إلى ذلك إن من المتوقع أن ينتهي العام المالي الحالي بعجز قدره ٩،٥ في المئة، وهو ما يزيد كثيرا عن المستوى المتوقع سابقا والبالغ سبعة بالمئة(٣).

٤. عقدت وحدة المعلومات والبيانات الملحقة بصحيفة "إنديا توداي"، مقارنة بين توقعات مؤسسات مالية مختارة مثل البنك المركزي الهندي، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ووكالات التصنيف العالمية مثل موديز وفيتش، وخلصت إلى أنهم يتوقعون في المتوسط لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الهندي أن يبلغ ٢ إلى ٣ نقاط مئوية كاملة لعامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١.

ومن الجدير بالإشارة أن تداعيات جائحة كورونا تتفاقم بشكل كبير فى ظل التحديات الهيكلية التى تواجه الاقتصاد الهندى على وجه العموم والتى ستحدد مسار هذا الاقتصاد على المدى الطويل، والتى يمكن أن نجملها فيما يأتى:

١. هيمنة القطاع الزراعي على البنية الاقتصادية.

٢. الضغط السكاني الهائل.

٣. اتساع نطاق عدم المساواة في الدخل والثروة، إذ نحو ٦٠ في المائة من السكان يتقاسمون ثلث الدخل القومي، بينما ٥ في المائة من الأغنياء يتمتعون بالقدر نفسه من الدخل القومي.

٤. البنية التحتية الضعيفة والمتهالكة، خاصة في المناطق الريفية(٤).

ولكن رغم هذه التداعيات السلبية المترتبة على الجائحة، إلا ان ثمة من يرى أنها حملت بعض الابعاد الايجابية للاقتصاد الهندى، وذلك من خلال جانبين: الأول، يمكن للهند استغلال هذه الفرصة لاتخاذ وضعية اللاعب الاستراتيجي على خارطة سلاسل

التوريد العالمية، ففي الوقت الذي يتطلع العالم فيه إلى نزع المخاطر عن سلاسل التوريد الناشئة من الصين، يمكن للهند تنظيم قدراتها ومزاياها بصورة أكثر تأكيدا. الثانى، تراجع فاتورة استيراد النفط في الهند على إثر انخفاض اسعاره العالمية، إذ من المتوقع أن تنخفض من ١٠٥ مليار دولار المقدرة لعام ٢٠١٩ – ٢٠٢٠. وفى هذا الشأن يمكن للحكومة الهندية تخصيص ٢٠ مليار دولار (بنسبة ٠،٣ نقطة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي) من هذه الوفورات النقدية وتوجيهها إلى حافظة المحفزات الصناعية(٥).

ثالثا: الحكومة الهندية واعادة بناء اقتصاد ما بعد الموجة الأولى من الجائحة:

فى تقريره الصادر فى اوائل يناير ٢٠٢١ والمعنون بـ" آفاق الاقتصاد العالمي"، أشار صندوق النقد الدولى إلى أن اقتصاد الهند يتوقع له أن ينمو بنسبة ١١،٥% خلال العام الجاري، مدفوعا بحزمة قوية من النشاط والاستثمارات المحلية إلى جانب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ليعوض التداعيات السلبية التى تحملها هذا الاقتصاد جراء جائحة كورونا المستجد، ليعود الاقتصاد إلى معدلات نموه السابقة خلال عام ٢٠٢٢، حيث توقع الصندوق أن نسبة نمو الاقتصاد الهندي تسجل ٦،٨%، ما يعنى أن الهند ستتعافى من التبعات السلبية لتفشي جائحة كورونا خلال العام الجاري حال تحققت توقعات الصندوق(٦).

كما أظهرت بيانات الناتج المحلي الإجمالي للهند أن البلاد خرجت من ركود جراء جائحة فيروس كورونا، بنمو فصلي بلغ ٠،٤ بالمئة، وذلك وفقا لبيانات مكتب الإحصاء الوطني "إن إس أو" خلال الفترة بين أكتوبر وديسمبر بعد فصلين متتاليين من الانكماش(٧).

وغنى عن البيان أن النمو المتوقع للاقتصاد الهندى لن يأت من فراغ، وإنما جاءت نتيجة لحزمة الاجراءات التى اتخذتها الحكومة الهندية خلال فترة الجائحة، كان من أبرزها تقديم حزم تحفيز اقتصادية، على غرار ما أعلنه رئيس الوزراء الهندى ناريندرا مودى خلال خطاب وطني فى الرابع عشر من مايو ٢٠٢٠، وذلك بقوله :"هذه الحزمة

ستعمل على جعل الهند تعتمد على نفسها"، مشيراً إلى أن هذه الحزمة البالغة ٢٦٦ مليار دولار لدعم الاقتصاد المتعثر تعادل حوالي ١٠٪ من الإنتاج السنوي للاقتصاد الهندي، إلى جانب إجراءات اتخذت مسبقاً، بما فيها خطوات من البنك المركزي الهندي لدعم السيولة، وحزمة تحفيز سابقة قيمتها ٢٣ مليار دولار تهدف إلى مساعدة الفقراء في البلاد. ولم تتوافر المزيد من المعلومات حول ما ستضمنه هذه الحزمة بالتفصيل(٨).

وفى السياق ذاته، اعلنت وزيرة المالية نيرمالا سيتارامان أن الشركات الصغيرة ستتمكن من الحصول على قروض قيمتها ٤٠ مليار دولار تقريباً دون تقديم ضمانات حتى ٣١ أكتوبر ٢٠٢٠. كما ستمنع الشركات الأجنبية من تقديم عطاءات لعقود تصل قيمتها إلى ٢٦،٥ مليون دولار لحماية الشركات المحلية(٩).

كما قدمت الحكومة كذلك تسهيلات ائتمانية صغيرة لتقديم قروض بأسعار معقولة إلى خمسة ملايين بائع متجول لاستئناف سبل العيش التي تأثرت سلبا بسبب الإغلاق المرتبط بوباء كورونا(١٠).

فضلا عما سبق، انتهجت الحكومة الهندية حزمة من الاجراءات المهمة هدفت من ورائها الخروج بالبلاد من الضيق الاقتصادي لاستعادة معدلات نموها مع تركيزها على مجال الاستثمارات الاجنبية، ومن أبرز ما اقدمت عليه الحكومة الهندية في هذا الخصوص، ما يأتى:

١. الاستمرار فى مسار التطوير التكنولوجي والبنية التحتية الذي يتم تنفيذه في جميع أنحاء البلاد، حيث تعمل الحكومة على إبرام صفقات مهمة مع حكومات اليابان وأستراليا والصين لزيادة المساهمة في ناتجها المحلي.
٢. تبنى استراتيجية تعزيز الصادرات بدلا من خفض الواردات، حيث تعد الهند بلدا رئيسيا في صادرات السلع، فقد بلغت قيمة الصادرات في عام ٢٠١٩ نحو ٣٦٥ مليار دولار أمريكي، مقارنة مع ٣٢٢ مليار دولار أمريكي في ٢٠١٨، و٣١٣ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٧.
٣. تعظيم الاستفادة من ثرواتها ومواردها، خاصة فى مجال الذهب، فطبقا لتقرير

رسمي صادر عن مجلس الذهب العالمى فى اغسطس ٢٠١٩، جاء فيه أن الهند تحتل المرتبة العاشرة، كأكبر حائز على الذهب ضمن الاحتياطات الأجنبية للبنوك المركزية حول العالم، حيث يبلغ إجمالي احتياطي الذهب للبنك المركزي الهندي حتى اوائل اغسطس ٢٠١٩، نحو ٦١٨ طناً، تشكل نسبتها قرابة ٦،٦% من إجمالي الأصول الاحتياطية الأجنبية للبنك المركزي.

٤. فتح مجالات جديدة للاستثمار، فى مقدمتها قطاع الصناعات الدفاعية، حيث تسعى البلاد إلى جذب المزيد من رؤوس الأموال لضخها في الاقتصاد، فقد بات للأجانب امكانية استثمار ما يصل إلى ٧٤% في التصنيع الدفاعي في إطار المسار التلقائي، بارتفاع من ٤٩% سابقا، وذلك استجابة لدعوة رئيس الوزراء ناريندرا مودي بإعادة النظر في الحد الأقصى للاستثمار لتمكين الهند من الاعتماد على الذات بعدما كشفت الجائحة عن خطورة الاعتماد على الخارج فى القطاعات الرئيسة اقتصاديا وامنيا، حيث توقفت الحياة بسبب تعطيل سلاسل الامداد العالمية. ويذكر أن الاقدام على هذه الخطوة من شأنها فتح الباب امام المستثمرين الاجانب العادة الاهتمام بقطاع الدفاع الهندى، الذى لم يجذب على مدار العقدين الماضيين سوى ٩،٥ مليون دولار فقط من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى البلاد حوالي ٥٠ مليار دولار في عام ٢٠١٩ وحده[١١]. وفى السياق ذاته، اتخذت الحكومة قرارات لفتح مزيد من القنوات أمام الاستثمارات الاجنبية في مجالات البنية التحتية، بالسماح بأن تصل نسبة الاستثمار في مجالات تعدين الفحم والبنية التحتية المرتبطة به ١٠٠ في المائة، مع ضرورة توسيع تلك الآفاق الاستثمارية بضم مزيد من القطاعات الأجنبية من جانب[١٢].

٥. أظهر تقرير اقتصادي نشرته مؤسسة "آي.إتش.إس ماركيت" للاستشارات الاقتصادية ارتفاع وتيرة نمو النشاط الاقتصادي لقطاع الخدمات في الهند خلال شهر فبراير ٢٠٢١ إلى أعلى مستوى له منذ عام تقريبا، بفضل تحسن مؤشر الطلبيات الجديدة والتفاؤل ببدء توزيع اللقاحات المضادة لفيروس كورونا المستجد.

وفي السياق ذاته، أشارت وكالة "بلومبرغ" للأنباء إلى أن قطاع الخدمات يمثل أكثر من ٥٠% من إجمالي الناتج المحلي للهند. وكان تقرير اقتصادي نشر في وقت سابق، أشار إلى تحسن وتيرة نمو نشاط قطاع التصنيع في الهند ، ليرتفع المؤشر المجمع لمديري المشتريات في الهند خلال فبراير الماضي إلى ٥٧،٣ نقطة وهو أعلى مستوى له منذ ٤ أشهر(١٣).

رابعا: الاقتصاد الهندى والموجة الثانية من جائحة كوفيد ١٩:

لم تكد تخلص التوقعات بعد فترة من اعتدال زخم التعافي الاقتصادي في الهند والتي أعلنت في مواجهة الفيروس في موجته الأولى، حيث نجحت الهند في الحد من تأثيرات الموجة الأولى من الجائحة خلال عام ٢٠٢٠، إلا أنه وعاد ليضرب البلاد من جديد بشكل تفاقمى، إذ تزايدت اعداد الإصابات والوفيات بالالاف يوميا، إلى الحد الذى دفع المدير العام لمنظمة الصحة العالمية تيدروس أدهانوم جيبريسوس، إلى وصف الوضع في الهند مع تصاعد الإصابات بـ:"المحزن، وأن المنظمة تفعل كل ما بالإمكان، وتقدم المعدات والإمدادات الحساسة، ومن بينها مكثفات الأكسجين والمستشفيات المتنقلة سابقة التجهيز وإمدادات المعامل".

ويُرجع البعض هذا التفاقم في الإصابات إلى سياسات الحكومة بتخفيف الإجراءات الاحترازية من خلال السماح بتنظيم فعاليات سياسية ودينية ضخمة كان لها دور كبير في تفاقم الأوضاع، ومن ذلك تنظيم انتخابات في خمس ولايات هندية خلال شهر إبريل وهي: (البنغال الغربية، تاميل نادو، كيرالا، أسام، وبودوتشيري)، بمشاركة نحو ١٧٥ مليون ناخب، حتى أن رئيس الوزراء الهندي ذاته شارك في بعض الفاعليات الانتخابية. إضافة إلى سماحه بتنظيم مهرجان هندوسي ضخم وهي حج "كومبه ميلا" والذي تجمع فيه نحو ٣٠٠ مليون شخص في أربعة مناطق منفصلة، وهو حج هندوسي يحدث أربع مرات كل ١٢ سنة وينتقل بين أربعة مناطق ويستمر عدة أسابيع، إضافة إلى احتفال الهنود بمهرجان الربيع والألوان (هولي) في مارس ٢٠٢١، كما أقام المسلمون الهنود فعالية ضخمة في مارس أيضاً، هذا فضلا عن ظهور السلالة

المتحورة الجديدة والتي عرفت اختصاراً "المتحورة الهندية" والاسم العلمي لها "بي ٦١٧,١ ".

ونتيجة لذلك، فقد تفاقمت تداعيات ذلك الموقف على الاقتصاد الهندى سواء بسبب سياسات الاغلاق او تزايد احتياجات الدولة من جرعات التطعيم لمواجهة الزيادة الكبيرة في الإصابات، وهو ما كان له تأثير على توقعات المؤسسات الاقتصادية بمستقبل الاقتصاد الهندى، على غرار ما ورد في التقرير السنوي للبنك الآسيوي للتنمية الصادر في ابريل ٢٠٢١ بعنوان " توقعات التنمية الاسيوية"، إذ أشار إلى أن:" اتساع نطاق تفشي فيروس كورونا مؤخرا في الهند يهدد آفاق النمو خلال العام الحالي، وذلك بعد توقعات بأن نمو الاقتصاد الهندي خلال العام المالي الحالي سيكون بنسبة ١١%"(١٤)، وهو ما أشارت إليه أيضا حذرت غرفة التجارة الأمريكية من تعثر الاقتصاد الهندي جراء الارتفاع القياسي في الإصابات، فقد أكد نائب الرئيس التنفيذي للغرفة مايرون بريليانت على أن: "مخاطر الآثار غير المباشرة (لارتفاع إصابات كورونا) عالية...ونتوقع أن يزداد الأمر سوءا.. وأن هناك تهديدا حقيقيا من تعثر الاقتصاد الهندي في ظل هذه الظروف"(١٥).

وذلك على الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة الهندية لمواجهة تفشى الجائحة، من بينها تخصيص البنك المركزى مبلغ قدره ٥٠٠ مليار روبيه (٦,٨ مليار دولار) من أجل توفير سيولية فورية للبنية التحتية الصحية والخدمات الطارئة، بما يمكن البنوك من تقديم دعم إقراض لمجموعة من المؤسسات مثل الشركات المصنعة للقاحات والجهات المستوردة والموفرة للقاحات والأجهزة الطبية والمستشفيات، والجهات الأخرى في قطاع الرعاية الصحية. مع الاخذ في الاعتبار رؤية الحكومة الهندية في محاولة تحقيق التوازن بين السيطرة على الوباء في المناطق الأكثر تضررا، وبين المحافظة على حركة الاقتصاد، ولذا لم تفرض السلطات سوى قيودا محدودة على أمل توسيع حملات التطعيم ضد بما يعيد النشاط إلى الاقتصادى الهندى لإعادة صعوده المستهدف في هذا الخصوص.

وفى ضوء هذا التحدى الذى تواجه الحكومة الهندية مع تفشى الموجة الثانية من الجائحة، يستوجب للحد من تداعياتها اقتصاديا ضرورة البحث عن مقاربات جديدة تعزز من فرص العمل المعززة لقدرات المواطنين الهنود الذين يعتمد اغلبهم على الزراعة كمصدر للعيش. صحيح أن قطاع الزراعة كما ورد في تقرير لوزارة المالية الهندية صادر في مايو ٢٠٢١ بأن هذا القطاع لا يزال يمثل نقطة مضيئة في عملية التعافي من خلال تسجيل معدلات قياسية في إنتاجية الحبوب الغذائية، إلا أنه من الصحيح أيضا أن الانتاجية الزراعية تقل مع كثرة اليد العاملة فى ذات المساحة الزراعية، وهو ما يحتاج إلى البحث عن فرص جديدة للعمالة الهندية توظف قدراتهم إذا ما نجحت الدولة فى تحسين ظروف القرى والمدن من خلال بناء بنية تحتية حضرية توفر خدمات معيشية وحوافز مالية تشجع المواطنين إلى الاتجاه نحو مجال التصنيع خاصة فى مجال الصناعات التحويلية كثيفة العمالة، إلى جانب توسيع مجال الخدمات كذلك.

ولكن لن يتأتى كل ذلك إلا من خلال جذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية القادرة على معاونة الحكومة فى تسريع عملية تمدين الريف وتنمية مهارات المواطنين عبر اعادة تدريبهم على مجالات عمل مختلفة عن الزراعة. وكى تنجح الحكومة فى جذب هذه الاستثمارات وجب عليها ايضا التفكير من منطلقات مختلفة، إذ عليها ان تدرك أن جذب الاستثمار الأجنبي و إن كان يحتاج إلى حزمة الحوافز الميسرة لتوظيفه، فإنه يحتاج فى الوقت ذاته إلى الضمانات التى تحميه، وهو ما يستوجب أن تتسم القوانين بدرجة أعلى من الاستقرار والثبات وعدم التعديل الدائم وذلك كشرط أساسي لتفادي الإرباك، الذي يحدث للمستثمرين الأجانب ويدفعهم إلى الحد من رغبتهم الاستثمارية، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى من الاهمية بمكان توجيه الاستثمارات إلى القطاعات الاكثر انتاجية وتشغيل للعمالة بما يسهم فى تسريع معدلات النمو المستهدف تحقيقها، كما يسهم فى تخفيف حجم البطالة بين الشباب.

الهوامش

١. الهند تصبح خامس أقوى اقتصاد في العالم متجاوزة بريطانيا وفرنسا، بي بي سي، ٢٠٢٠/٢/٢٢ متاح على الرابط : https://bbc.in/3uRv097

٢. الهند تصارع للخروج من تباطؤ النمو الاقتصادي..تهالك البنية التحتية يعصف بالنمو، جريدة الاقتصادية،٢٠٢١/٣/١ متاح على الرابط : https://bit.ly/2MTiMM4

٣. لهند تزيد الإنفاق على الرعاية الصحية ١٣٥% وتفتح قطاع التأمين، ٢٠٢١/٢/١ متاح على الرابط : https://reut.rs/3kPrnM9

٤. الهند تصارع للخروج من تباطؤ النمو الاقتصادي.. تهالك البنية التحتية يعصف بالنمو، مرجع سابق.

٥. الاقتصاد الهندي يكتوي بالتباطؤ... لكنه بعيد عن الركود، جريدة الشرق الاوسط، ٢٠٢٠/٥/٢ متاح على الرابط : https://bit.ly/2Pyjy1P

٦. محمد فرحات، الهند في ٢٠ عاما.. صحوة اقتصادية تصنع المعجزات، العين، ٢٠٢١/١/٢٦ متاح على الرابط : https://bit.ly/3bbazMA

٧. اقتصاد الهند يخرج من الركود ويسجل نموا فصليا بواقع ٠,٤%، جريدة الشروق، ٢٠٢١/٢/٢٦ متاح على الرابط : https://bit.ly/2OoX2rK

٨. مودي يتعهد بـ٢٦٦ مليار دولار لحماية اقتصاد الهند من تداعيات فيروس كورونا، ٢٠٢٠/٥/١٤ متاح على الرابط : https://cnn.it/3ql9hCT

٩. ذكر الرحمن، الاقتصاد الهندي وتحديات مواجهة كورونا، جريدة الاتحاد الاماراتية، ٢٠٢٠/١٢/١.

١٠. الهند تراهن على الزراعة في معركة الفيروس، العين الاخبارية، ٢٠٢٠/٦/١ متاح على الرابط : https://bit.ly/3rlXOnP

١١. كورونا والاقتصاد.. هل تنجح التجربة الهندية في ردع الخطر؟ العين الاخبارية، ٢٠٢٠/٩/١٨ متاح على الرابط : https://bit.ly/2MPyFTO

١٢. الهند تصارع للخروج من تباطؤ النمو الاقتصادي.. تهالك البنية التحتية يعصف بالنمو، مرجع سابق.

١٣. قطاع الخدمات الهندي في أعلى مستوياته خلال عام، جريدة الشرق الاوسط، ٢٠٢١/٣/٣ متاح على الرابط : https://bit.ly/3rrYckT

١٤. ماذا فعل كورونا المتحور في اقتصاد الهند؟.. ضربة قاضية، العين الإخبارية، ٢٠٢١/٥/٧ متاح على الرابط : https://bit.ly/2SwGL5Y

١٥. غرفة التجارة الأمريكية تحذر من تعثر اقتصاد الهند بسبب ارتفاع إصابات كورونا فيها، ٢٠٢١/٤/٢٧ متاح على الرابط : https://bit.ly/٣٤jiXW٧